المملكة المغربية

وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة

تنفيذ ميزانية سنة 2020 وإعداد مشروع قانون المالية لسنة 2021 والبرمجة الميزانياتية للثلاث سنوات القادمة

السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة

28 شتنبر 2020

محاور العرض

I. **تطور الوضعية الاقتصادية الوطنية**

II. نتائج تنفيذ قانون المالية إلى غاية شهر غشت 2020 والتوقعات الختامية للسنة المالية

III. الرهانات المرتبطة بإعداد مشروع قانون المالية للسنة المالية 2021

IV. البرمجة الميزانياتية الإجمالية للثلاث سنوات القادمة 2021-2023

أزمة استثنائية خلال سنة 2020 نتيجة جائحة كوفيد -19

- ✓ بروز موجة ثانية للجائحة على المستوى العالمي خاصة لدى الشركاء الأوربيين؛
- ✓ تفاقم الأزمة الصحية على المستوى الوطني، وانعكاس التدابير الصحية الوقائية على استئناف مختلف الأنشطة بعد فترة الحجر الصحي؛
- ✓ تعاقب سنتين من الجفاف.

النمو الاقتصادي لسنة 2020

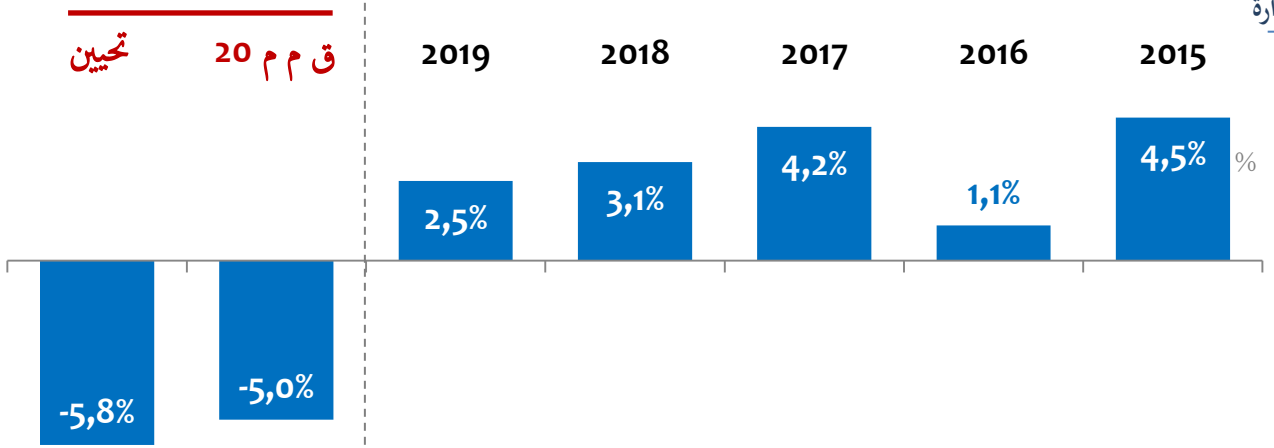

- **خفض توقعات النمو ب 0.8 نقطة مقارنةً مع فرضيات قانون المالية المعدل نتيجة تفاقم الحالة الوبائية لاسيما على مستوى :**

– **قطاع السياحة** (**تراجع القيمة المضافة ب 50٪ مقابل –27٪**) : ضياع كلي للموسم الصيفي في مراكش وبدرجة أقل في طنجة / تأجيل قرار إعادة الفتح الكلي للحدود / إدراج المغرب على لائحة الدول الممنوع السفر إليها من طرف بعض البلدان نظرًا لتطور الوضع الوبائي الراهن / هذا و يتوقع مهنيو القطاع في مراكش نسبة ملأ للفنادق في فصل الشتاء تتراوح ما بين 10 إلى 40٪ من الطاقة الاستيعابية؛

– **قطاع النقل** (**تراجع القيمة المضافة ب 12٪ مقابل –9.6٪**) ، **ولا سيما النقل الجوي** : تطور يتماشى مع الوضعية الصعبة التي يشهدها القطاع السياحي ومع ذلك، فإن الترخيص الممنوح منذ 7 شتنبر لمواطني الدول غير الخاضعة لشروط التأشيرة سيقلص من هذا التراجع ؛

– **قطاع التجارة** (**تراجع القيمة المضافة ب 9.1٪ مقابل –8٪**) : حظر السفر بين بعض المدن/ إعادة الحجر الجزئي وتشديد إغلاق منافذ بعض المدن التي تشهد وضعية وبائية مقلقة / إقرار ساعات عمل محدودة لبعض المتاجر / إغلاق بعض وحدات الإنتاج ...؛

– **الإبقاء على توقعات النمو دون تغيير فيما يخص القطاعات المصدرة أخذا بعين الاعتبار التوقعات الأخيرة الصادرة عن المؤسسات الدولية والتي تشير إلى نسب انكماش أقل حدة لاقتصاديات الشركاء الاقتصاديين للمغرب ؛**

– **ظهور بعض بوادر التعافي على مستوى القطاعات الموجهة إلى السوق المحلية بشكل يتماشى مع التوقعات المعتمدة في قانون المالية المعدل.**

تحسن شروط تمويل الاقتصاد رغم الظرفية الصعبة

تدفق القروض البنكية / دون احتساب القروض ذات الطابع المالي
خلال السبعة أشهر الأولى –بملايير الدراهم–

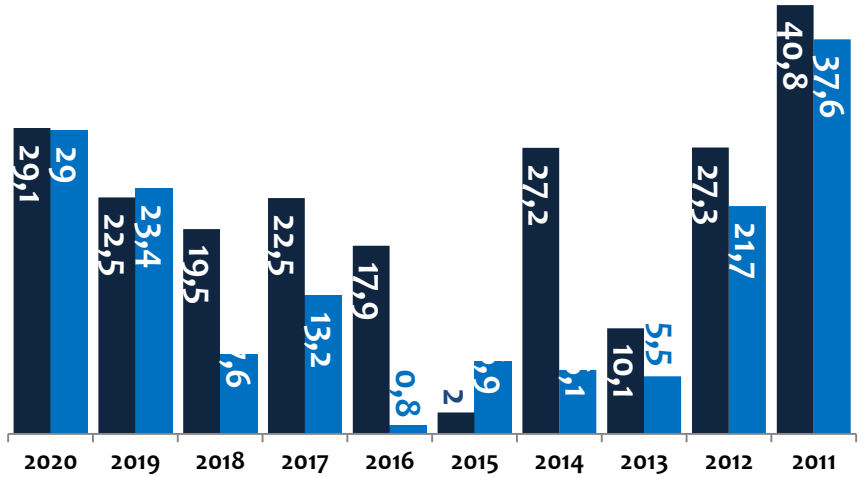

معدلات الفائدة المدينة ب %

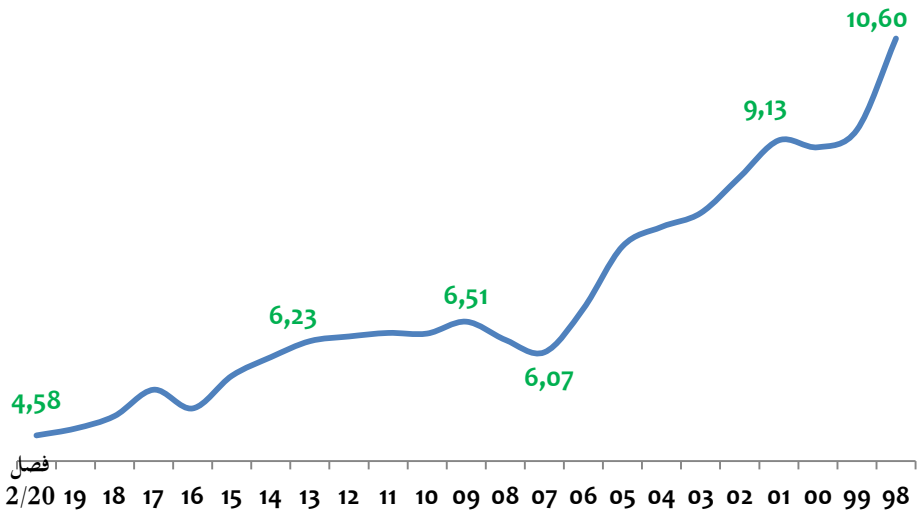

- ارتفاع القروض البنكية، دون احتساب القروض ذات الطابع المالي، بـ 29,1 مليار درهم أو 3,7% خلال السبعة أشهر الأولى لسنة 2020 مقابل +22,5 مليار درهم أو + 3%:
  - ✓ تزايد تسهيلات الخزينة (+20,8 مليار درهم أو +10,9%) بفضل منتوجات الضمان لا سيما "ضمان أوكسجين"،
  - ✓ انخفاض وتيرة القروض الممنوحة للسكن (+1,1 مليار درهم أو +0,5% مقابل +4,6 مليار درهم أو +2,2% خلال نفس الفترة من السنة الماضية) أمام تراجع القروض الموجهة للاستهلاك (–1,5 مليار درهم أو –2,7%) بسبب جائحة كوفيد 19؛
  - ✓ حسب القطاعات المؤسساتية، يرجع ارتفاع القروض البنكية بالأساس إلى تزايد القروض الممنوحة للمقاولات غير المالية الخاصة (+ 27,7مليار درهم أو +3,9%) وللأسر (+4,7 مليار درهم أو +1,4%)؛
- استمرار تحسن ظروف تمويل الاقتصاد الوطني بفعل استقرار معدلات الفائدة المدينة في مستويات منخفضة بالرغم من عجز السيولة المستمر وذلك بفضل نهج سياسة نقدية توسعية ملائمة.
- من المنتظر أن تقوم البنوك، على إثر انخفاض تكلفة إعادة تمويلها لدى البنك المركزي، الناجم عن تخفيض سعر الفائدة الرئيسي بواقع 75 نقطة أساس خلال شهري مارس ويونيو الماضيين إلى 1,5 % بتليين شروط تمويل الاقتصاد مما سيكون له وقع إيجابي على ولوج المقاولات للتمويل وبالتالي على تحريك عجلة الاقتصاد و إنعاش الاستثمار وخلق فرص الشغل.

تفاقم عجز السيولة البنكية

تطور السيولة البنكية –بملايير الدراهم–

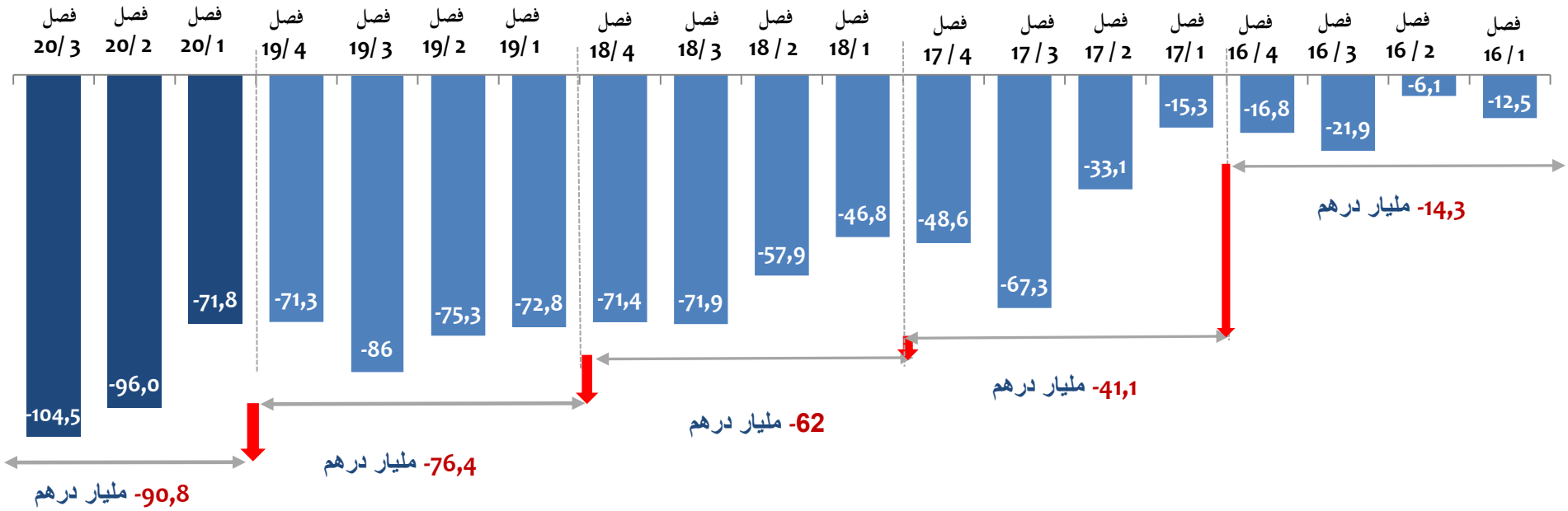

- ظهور توترات على مستوى السيولة البنكية منذ بداية الأزمة الناجمة عن جائحة كوفيد 19، بسبب السحب الغير معتاد للودائع البنكية. ولولا ارتفاع الاحتياطيات الدولية لبنك المغرب لبلغ عجز السيولة البنكية مستويات أكبر.
- نتيجة لذلك، عمد بنك المغرب إلى الرفع من تدخلاته في السوق النقدية التي بلغت 114,3 مليار درهم في الفصل الثالث من سنة 2020 مقابل 97,9 مليار درهم في الفصل الثاني.
- من أجل دعم السيولة، قام بنك المغرب في الأشهر الأخيرة بتعزيز نظام إعادة تمويل البنوك عبر توسيع نطاق السندات والأوراق المالية التي يقبلها بنك المغرب وإمكانية اللجوء الى كافة وسائل إعادة التمويل بالدرهم وبالعملات الأجنبية والرفع من وتيرة وآجال هذه العمليات.
- كما تم تحرير الحساب الاحتياطي النقدي بشكل تام لفائدة البنوك، حيث انتقل من 2٪ إلى 0٪ في شهر يونيو مما سمح بضخ 12مليار درهم في السوق النقدية .

ارتفاع معدل التضخم

معدل التضخم الغذائي / غير الغذائي

متوسط السبعة أشهر الأولى

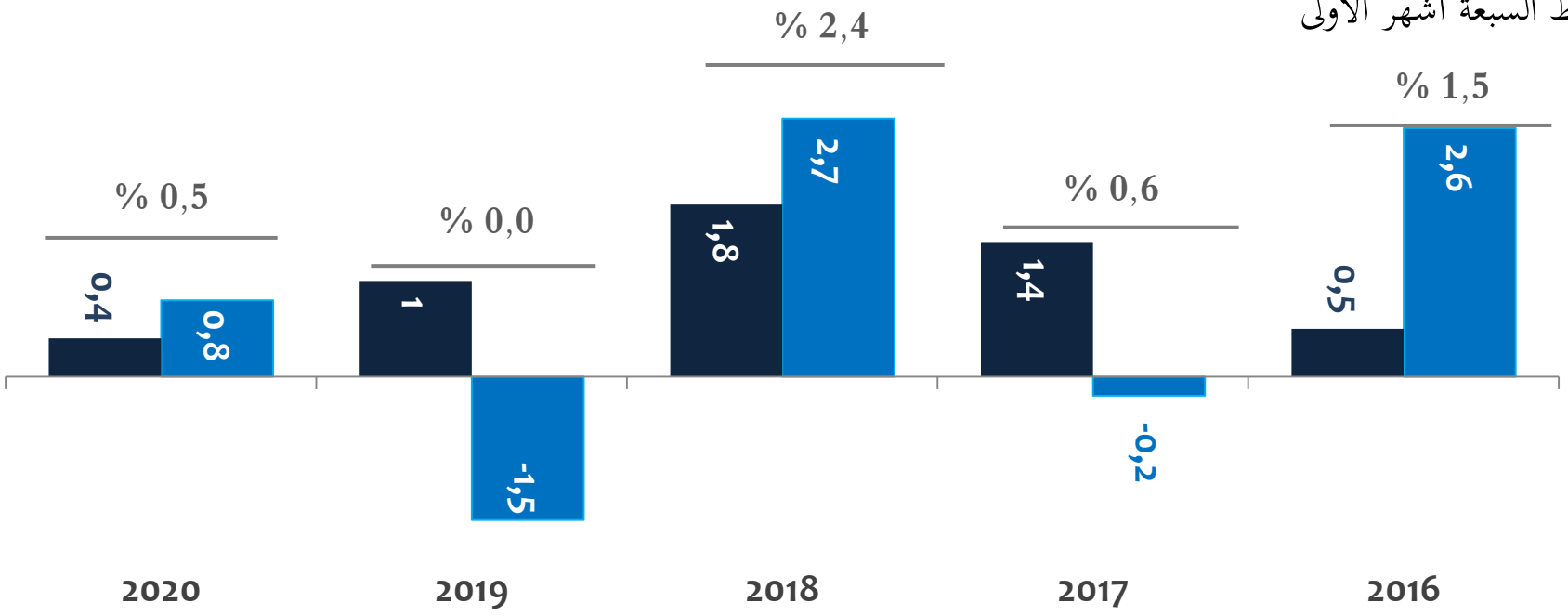

- سجل معدل التضخم ارتفاعا طفيفاً ليبلغ +0,5%خلال السبعة أشهر الأولى من سنة 2020 عوض استقرار خلال نفس الفترة من سنة 2019. ويرجع هذا التطور إلى تزايد أسعار المواد الغذائية أساسا بنسبة 0,8% عوض انخفاض بنسبة 1,5% السنة الماضية، في حين شهدت أسعار المواد غير الغذائية ارتفاعا طفيفا بلغ نسبة 0,4%مقابل 1% خلال السنة الماضية ؛
- بلغ معدل التضخم الأساسي 0,7% في متم شهر يوليوز 2020 مقابل 1,3% خلال نفس الفترة من السنة المنصرمة ؛
- من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم 0,6% خلال سنة 2020 مقابل 0,2% سنة 2019، لاسيما بفعل انخفاض أسعار البترول وارتفاع أثمنة المواد الغذائية المتقلبة الأسعار، فيما سيناهز معدل التضخم الأساسي 0,6٪ مقابل 0,5٪ العام الماضي.

ارتفاع معدل البطالة

وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة

التطورات خلال الفصل الثاني

فقدان 589 ألف منصب شغل ما بين الفصلين الثانيين من سنتي 2019 و 2020

- 264 ألف منصب شغل مؤدى عنه
- 325 ألف منصب شغل غير مؤدى عنه

خلق مناصب الشغل – بالآلاف –

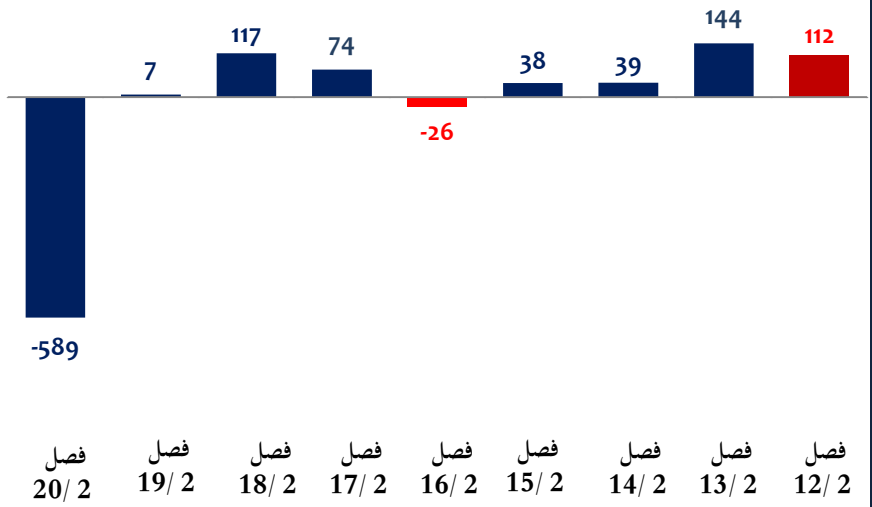

ارتفاع معدل البطالة ب 4,2 نقطة إلى 12,3%

- في الوسط الحضري : ▲ 3,9 نقطة إلى 15,6 %
- الشباب (25–34 سنة): ▲ 3,4 نقطة إلى 22,6%
- حاملي الشهادات : ▲ 3,2 نقطة إلى 19,1%
- في المجال القروي : ▲ 4,2 نقطة إلى 7,2%
- عدد السكان النشيطين (0,8%–) / ▲ حجم التشغيل (5,3%-)

مستوى البطالة %: وطني / حضري

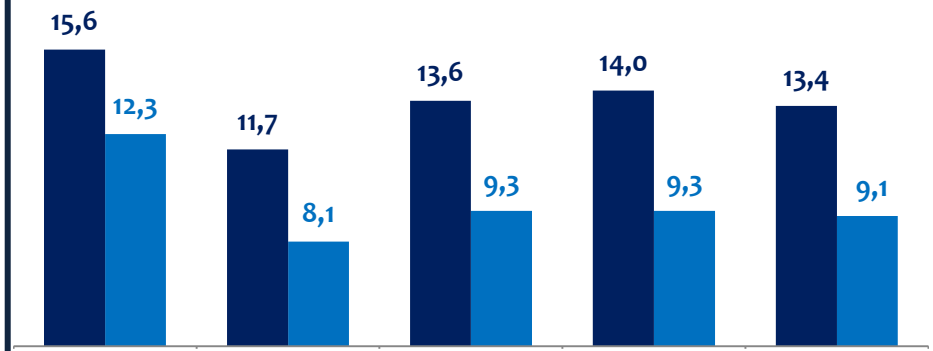

التطور خلال السنة

- بناءً على توقع انخفاض بنسبة 5٪ في الناتج الداخلي الخام، من المنتظر فقدان ما يناهز 227 ألف منصب شغل في القطاع غير الفلاحي و 78 ألف في القطاع الفلاحي مما من شأنه أن يرفع معدل البطالة إلى حدود 13٪ عوض 9,2٪ المسجل سنة 2019.

محاور العرض

I. تطور الوضعية الاقتصادية الوطنية

II. نتائج تنفيذ قانون المالية إلى غاية شهر غشت 2020 والتوقعات الختامية للسنة المالية

III. الرهانات المرتبطة بإعداد مشروع قانون المالية للسنة المالية 2021

IV. البرمجة الميزانياتية الإجمالية للثلاث سنوات القادمة 2021-2023

حصيلة تنفيذ قانون المالية في متم غشت 2020

وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة

تحصيل المداخيل :

بملايين الدراهم	غشت 2019	غشت 2020	التطور %	التطور القيمة	نسبة الانجاز
المداخيل الجارية	156 856	143 034	-8,8%	-13 822	64,3%
المداخيل الجبائية	138 149	126 669	-8,3%	-11 480	68,2%
الضريبة على الشركات	28 177	28 017	-0,6%	-160	65,3%
الضريبة على الدخل	29 604	27 697	-6,4%	-1 907	69,2%
الضريبة على القيمة المضافة	39 811	36 139	-9,2%	-3 672	72,1%
في الداخل	13 720	14 086	+2,7%	366	74,3%
على الاستيراد	26 091	22 053	-15,5%	-4 038	70,8%
الضريبة الداخلية على الاستهلاك	19 591	17 092	-12,8%	-2 499	61,9%
الرسوم الجمركية	6 240	5 831	-6,6%	-409	73,5%
رسوم التسجيل والتنبر	11 262	8 858	-21,3%	-2 404	70,0%
المداخيل غير الجبائية	16 743	14 423	-13,9%	-2 319	42,8%
منها: المداخيل المتأتية من المؤسسات والمنشآت العامة	6 677	6 041	-9,5%	-636	41,1%
الهبات المتأتية من دول مجلس التعاون الخليجي	889	121	-86,4%	-768	6,7%
مداخيل الخوصصة	4 444	0	-	-4 444	0,0%

حصيلة تنفيذ قانون المالية في متم غشت 2020

على مستوى المداخيل :

- انخفاض المداخيل الجبائية في متم غشت (-11,5 مليار درهم أو -8,3%). باستثناء الضريبة على الشركات التي عرفت انخفاضا طفيفا مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2019، سجلت الضرائب الأخرى انخفاضا كما يلي:

❖ الضريبة على الدخل : -1,9 مليار درهم، مع تسجيل تراجع خلال شهري يوليوز (-156 مليون درهم) وغشت (-215 مليون درهم) بعد التحسن الملموس خلال شهر يونيو (+384 مليون درهم).

❖ الضريبة على القيمة المضافة : -3,7 مليار درهم، مع تسجيل وتيرة انخفاض أقل خلال شهر غشت (-149 مليون درهم) بالمقارنة مع الفترة الممتدة بين أبريل ويوليوز (-990 مليون درهم كمعدل شهري).

❖ الضريبة الداخلية على الاستهلاك: -2,5 مليار درهم، مع تسجيل تراجع خلال شهر غشت (- 392 مليون درهم) بعد تراجع وتيرة الانخفاض بين ماي ويوليوز (- 24 مليون درهم كمعدل شهري) .

حصيلة تنفيذ قانون المالية في متم غشت 2020

- رسوم التسجيل والتنبر : -2,4 مليار درهم، مع تسجيل تباطؤ في وتيرته التنازلية خلال شهري يوليوز (-165 مليون درهم) و غشت (-173 مليون درهم) مقارنة مع الفترة الممتدة بين أبريل و يونيو (-713 مليون درهم كمعدل شهري).
- الرسوم الجمركية : -409 مليون درهم مع تسجيل ارتفاع خلال شهر غشت (+51 مليون درهم) مقارنة مع الفترة الممتدة بين أبريل ويوليوز (-176 مليون درهم كمعدل شهري).

- انخفاض المداخيل غير الجبائية بحوالي 2,3 مليار درهم، نتيجة عدم تحصيل مداخيل برسم الخوصصة (-4,4 مليار درهم) وتأخر تحصيل بعض المداخيل المتأتية من المؤسسات والمنشآت العمومية بمبلغ 0,6 مليار درهم، فيما عرفت المداخيل غير الجبائية الأخرى تحسنا بمبلغ 2,8 مليار درهم.

في المجموع، سجلت المداخيل تراجعا بحوالي 13,8 مليار درهم (أو -8,8 %) مقارنة مع سنة 2019

حصيلة تنفيذ قانون المالية في متم غشت 2020

إصدار النفقات :

بملايين الدراهم	غشت 2019	غشت 2020	التطور %	التطور القيمة	نسبة الانجاز
النفقات الجارية	150 304	159 019	5,8% ▲	8 715	67,0%
الأجور	82 865	88 870	7,2% ▲	6 005	65,4%
نفقات التسيير	35 750	38 714	8,3% ▲	2 964	63,1%
فوائد الدين	21 381	21 791	1,9% ▲	410	76,9%
المقاصة	10 308	9 644	-6,4% ▼	-664	81,3%
الاصدارات برسم الاستثمار	41 889	39 904	-4,7% ▼	-1 985	56,4%

حصيلة تنفيذ قانون المالية في متم غشت 2020

على مستوى النفقات :

- ارتفاع النفقات الجارية بنسبة 5,8 % أو 8,7 مليار درهم، تحت تأثير ارتفاع كل من نفقات المستخدمين بنسبة 7,2% (+6 مليار درهم) ونفقات السلع والخدمات بنسبة 8,3 % (+3 مليار درهم) و فوائد الدين بنسبة 1,9% (+410 مليون درهم) فيما عرفت نفقات الدعم انخفاضا بنسبة 6,4 % (-664 مليون درهم).

- يعزى ارتفاع نفقات المستخدمين إلى أثر الزيادات في الأجور نتيجة الإجراءات المتخذة في إطار الحوار الاجتماعي فيما تزايدت نفقات السلع والخدمات نتيجة ارتفاع نفقات القطاعات الوزارية و كذا التحويلات برسم النفقات المشتركة.

- انخفاض الإصدارات برسم نفقات الاستثمار بحوالي 2 مليار درهم لتبلغ 39,9 مليار درهم، فيما بلغت نسبة إنجاز التوقعات حوالي 56,4 %.

حصيلة تنفيذ قانون المالية في متم غشت 2020

- نتيجة لهذه التطورات وأخذا بعين الاعتبار الفائض الذي سجلته الحسابات الخصوصية للخزينة ارتباطا أساسا بفائض الصندوق الخاص بتدبير جائحة فيروس كورونا (+ 9 مليار درهم)، بلغ عجز الميزانية 46,5 مليار درهم مقابل 30,7 مليار درهم في متم غشت 2019، مسجلا بذلك ارتفاعا بمبلغ 15,8 مليار درهم.
- وبدون احتساب هذا الفائض، فقد تجاوز عجز الميزانية 55,5 مليار درهم، أي بارتفاع 24,8 مليار درهم مقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية.

التوقعات الماكرو-اقتصادية برسم السنة المالية 2020

وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة

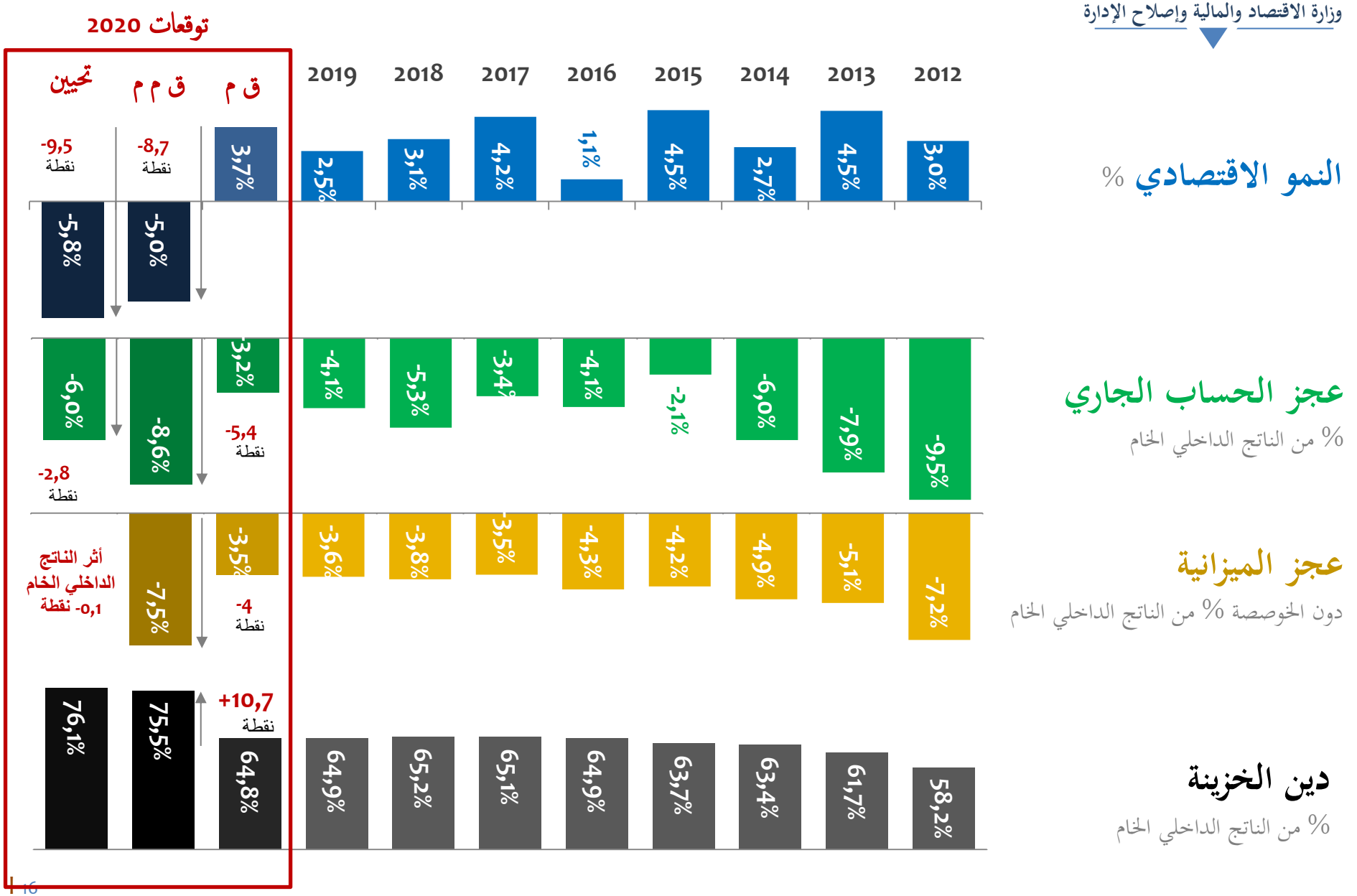

خـــــلاصة

- في الختام، يتضح من خلال هذه التطورات أن الإطار الماكرو-اقتصادي سيشهد تدهورا مقارنة سواء مع التوقعات الأولية أو مع السنة الماضية تحت تأثير جائحة كوفيد-19؛
- وتبقى هذه التوقعات محفوفة بمخاطر مرتبطة بتطور هذه الأزمة خلال الأشهر القادمة؛
- وسيتم تحيين هذا الإطار على ضوء هذه التطورات والآفاق المستقبلية.

محاور العرض

I. تطور الوضعية الاقتصادية الوطنية

II. نتائج تنفيذ قانون المالية إلى غاية شهر غشت 2020 والتوقعات الختامية للسنة المالية

III. **الرهانات المرتبطة بإعداد مشروع قانون المالية للسنة المالية 2021**

IV. البرمجة الميزانياتية الإجمالية للثلاث سنوات القادمة 2021-2023

تـــــقديم

- يأتي إعداد **مشروع قانون المالية للسنة المالية 2021** في سياق ارتفاع حدة الأزمة الصحية لأزمة كوفيد-19، وتواصل تأثيرها على الاقتصاد العالمي واقتصادات شركائنا الدوليين وعدم وضوح الرؤية بخصوص آفاق تجاوز هذه الأزمة.

- وفي ظل هذا السياق وتأثيراته الاجتماعية والاقتصادية والمالية، ستكون سنة 2021 حافلة بالرهانات المرتبطة أساسا بتفعيل التوجهات الملكية السامية المتضمنة في خطاب العرش، والمتمثلة في إطلاق خطة إنعاش الاقتصاد الوطني، وتعميم التغطية الاجتماعية وإصلاح القطاع العام. هذا موازاة مع إعطاء الأولوية لقطاعي الصحة والتعليم، ومواكبة الجهوية، وإصلاح ورش التقاعد، وذلك بهدف توفير الظروف المواتية **لتحقيق الإقلاع المنشود في مرحلة ما بعد كوفيد-19.**

- **تنزيل التعليمات الملكية السامية المتضمنة في خطاب العرش:**

  - إطلاق المرحلة الأولى من ورش تعميم التغطية الاجتماعية؛
  - إطلاق خطة واعدة لإنعاش الاقتصاد الوطني؛
  - إطلاق إصلاح عميق للقطاع العام.

تنزيل التعليمات الملكية السامية المتضمنة في خطاب العرش:

إصلاح عميق يكرس تغطية اجتماعية شاملة

الأهداف :

- ✓ تعميم التأمين الإجباري على المرض؛
- ✓ إقرار التعويضات العائلية لفائدة كل الأسر؛
- ✓ تعميم التقاعد لفائدة الساكنة النشيطة التي لا تتوفر حاليا على تغطية اجتماعية؛
- ✓ التعويض عن فقدان الشغل لفائدة الساكنة النشيطة.

تنزيل التعليمات الملكية السامية المتضمنة في خطاب العرش:

إصلاح عميق يكرس تغطية اجتماعية شاملة

خريطة الطريق لتنزيل الإصلاح :

مراجعة الإطار القانوني: تم إعداد مشروعي قانونين تعديليين للقانون رقم 00-65 بمثابة مدونة التغطية الصحية الأساسية والقانون رقم 98.15 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا:

- إنشاء تأمين إجباري جديد عن المرض لفائدة الفئات المحتاجة والمستفيدة حاليا من نظام راميد؛
- اتخاذ إجراءات ستسمح بتسريع التغطية الصحية لفائدة العمال المستقلين والأشخاص الذين يزاولون نشاطا خاصا والأشخاص غير الأجراء؛
- منح إدارة التأمين الإجباري عن المرض لفائدة الفئات المحتاجة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

حكامة الإصلاح :

- إشراك كل الفاعلين في إطار حوار بناء؛
- تحسين حكامة أنظمة التغطية الاجتماعية الموجودة في أفق توحيدها في قطب واحد يدير الحماية الاجتماعية في المغرب.

تنزيل التعليمات الملكية السامية المتضمنة في خطاب العرش:

إصلاح عميق يكرس تغطية اجتماعية شاملة

❖ خريطة الطريق للتنزيل الإصلاح :

➢ الإصلاحات الموازية :

- تأهيل النظام الصحي عن طريق :
  - ✓ تحسين العرض الصحي؛
  - ✓ الالتزام باحترام نظام الرعاية؛
  - ✓ إرساء سياسة مبتكرة وتحفيزية في ما يتعلق بالموارد البشرية؛
  - ✓ إصلاح الإطار المؤسساتي على المستوى الإقليمي.
- الإصلاح التدريجي للمقاصة من خلال تفعيل السجل الاجتماعي الموحد؛
- الإصلاح الضريبي من خلال إنشاء المساهمة المهنية الموحدة.

- **تنزيل التعليمات الملكية السامية المتضمنة في خطاب العرش:**
  - **إصلاح عميق يكرس تغطية اجتماعية شاملة**

❖ **تمويل تعميم نظام التغطية الاجتماعية :**

تبلغ الكلفة الإجمالية لتفعيل تعميم نظام التغطية الصحية الإجبارية ابتداء من سنة 2021، وعلى مدى سنتين (2021-2022)، حوالي 13.829 مليون درهم :

- 5.366 مليون درهم سيتم تمويلها في إطار النظام المساهماتي.
- 8.462 مليون درهم ستتكلف الدولة بتمويلها في إطار النظام الغير مساهماتي، وهو ما يعني ضرورة تعبئة 4,2 مليار درهم برسم سنة 2021.

تنزيل التعليمات الملكية السامية المتضمنة في خطاب العرش:

إطلاق خطة طموحة للإنعاش الاقتصادي

✓ توقيع ميثاق للإنعاش الاقتصادي والشغل بمثابة خطة شمولية ومندمجة للإنعاش الاقتصادي؛

✓ توقيع عقد البرنامج 2020 - 2022 المتعلق بإنعاش قطاع السياحة في مرحلة ما بعد كوفيد 19؛

الأهداف	التنزيل
• الحفاظ على النسيج الاقتصادي و فرص الشغل • تسريع مرحلة استئناف النشاط الاقتصادي • وضع أسس التحول المستدام للقطاع السياحي • تسريع عملية هيكلة الاقتصاد الوطني	• تخصيص تعويض جزافي قدره 2000 درهم لفائدة الأجراء والمتدربين المصرح بهم من طرف المقاولات السياحية المتأثرة بالأزمة؛ • إصدار منشور للسيد رئيس الحكومة لتفعيل الأفضلية الوطنية وتشجيع المنتوجات الوطنية في إطار الصفقات العمومية ؛ • تفعيل آليات الضمان: ✓ ضمان أوكسجين ✓ ضمان الإقلاع • إحداث الحساب المرصد لأمور خصوصية المسمى «صندوق الاستثمار الاستراتيجي».

تنزيل التعليمات الملكية السامية المتضمنة في خطاب العرش:

إطلاق خطة طموحة للإنعاش الاقتصادي

- تفعيل خطة الإقلاع الاقتصادي في مرحلة ما بعد الأزمة من خلال العمل على تعبئة **10 ملايير درهم** لتفعيل آليات الضمان لفائدة المقاولات الأكثر تضررا؛

- مواكبة شركة الخطوط الملكية المغربية : تخصيص **1,17 مليار درهم** برسم سنة 2021 مقابل **700 مليون درهم** برسم سنة 2020.

إعطاء الأولوية لقطاعي الصحة والتعليم:

	الصحة	التعليم
المناصب المالية	5500 (+1500 مقارنة مع 2020)	17000(+2000 مقارنة مع 2020)
نفقات المعدات	+717 مليون درهم	+2.994 مليون درهم
نفقات الاستثمار	+850 مليون درهم	+528 مليون درهم

5 ملايير درهم إضافية لقطاعي التعليم والصحة

نفقات غير قابلة للتقليص:

- **+8,5 مليار درهم برسم كتلة الأجور:** الحوار الاجتماعي، تسوية الترقيات،...
- **+1,5 مليار درهم لتنظيم الانتخابات؛**
- **+2 مليار درهم برسم تحملات المقاصة:** فرضية غاز البوتان **350 دولار للطن**، تجديد سيارات الأجرة في إطار التدابير المواكبة (**800 مليون درهم**)؛
- **+1,6 مليار درهم لفائدة الجهات في إطار تنزيل الجهوية المتقدمة.**

13,6 مليار درهم كنفقات إضافية

الأولويات:

البيان	النفقات الإضافية برسم سنة 2021
تنزيل التعليمات الملكية السامية	14,6 مليار درهم
إعطاء الأولوية لقطاعي الصحة والتعليم	5 ملايير درهم
النفقات الغير قابلة للتقليص	13,6 مليار درهم

يبلغ مجموع النفقات الإضافية الخاصة بهذه الأولويات الثلاث 33,2 مليار درهم.

استعادة التوازن المالي لنظام المعاشات المدنية:

بملايير الدراهم

السنوات	المساهمات	التعويضات	العجز التقني (1)	المداخيل المالية المردود المالي (2)	العجز المالي (1) + (2)	الأرصدة الاحتياطية
2020	22,79	31,10	- 8,31	3,05	- 5,26	70,65
2021	23,15	33,07	- 9,93	2,80	- 7,13	63,53
2022	23,46	35,23	- 11,77	2,45	- 9,31	54,21
2023	24,23	35,12	- 10,89	2,08	- 8,82	45,40
2024	24,52	37,38	- 12,85	1,66	- 11,19	34,20
2025	24,78	39,74	- 14,96	1,14	- 13,81	20,39
2026	25,06	42,04	- 16,99	0,51	- 16,48	3,91
2027	25,32	44,34	- 19,02	0,00	- 19,02	- 15,11

من المنتظر أن ينخفض رصيد احتياطات نظام المعاشات المدنية الذي يصل حاليا 70,65 مليار درهم، إلى 54,21 مليار درهم في حدود 2022، ليبلغ الحد الأقصى المسموح به قانونيا، أي ما يعادل سنتين من التعويضات، وهو ما يستدعي الزيادة في نسبة الاقتطاعات لتصل 39% عوض 28% حاليا.

- **استمرار تراجع الموارد الجبائية بفعل تداعيات الأزمة:**

✓ يتوقع أن تتراجع الموارد الجبائية ما بين 20 و25 مليار درهم مقارنة بما تم تحصيله سنة 2019.

بناء على المعطيات السالفة الذكر، من المتوقع أن يتفاقم **عجز الميزانية وهو ما يعني تفاقم معدل المديونية، مما يهدد استدامة التوازنات المالية.**

في ظل وجود كل هذه الإكراهات، يتعين اتخاذ التدابير اللازمة لضمان استدامة التوازنات المالية، وتوفير الهوامش الضرورية لإطلاق الإصلاحات الهيكلية الكفيلة باستشراف آفاق الإقلاع في مرحلة ما بعد الأزمة.

التدابير التي ينبغي اتخاذها

التأسيس لمثالية الدولة:

إعادة هيكلة قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية

بالنسبة للمؤسسات والمقاولات العمومية ذات الطابع غير التجاري والاجتماعي

- اسناد بعض المهام للوزارات المعنية بعد تصفية أو حل المؤسسات والمقاولات العمومية التي ليس من الضروري الحفاظ عليها؛
- تجميع بعض المؤسسات والمقاولات العمومية ذات الأهمية الاستراتيجية؛
- تصفية أو حل المؤسسات والمقاولات العمومية التي لم تعد المهمة التي أحدثت من أجلها قائمة.

بالنسبة للمؤسسات والمقاولات العمومية ذات الطابع التجا ري والمالي:

- تعزيز استدامة النموذج الاقتصادي والمالي: تقليص التبعية للميزانية العامة للدولة (رؤوس الأموال والضمانات...)، وتحسين المساهمة في الميزانية العامة للدولة (الأرباح والآتاوات...)، وتثمين الأصول، وتعزيز اللجوء للشراكة بين القطاعين العام والخاص...؛
- إحداث مجموعات وشركات قابضة قطاعية متجانسة تلبي متطلبات الحجم المثالي وعقلنة التدبير (التدفقات والخزينة والتكاليف ...)، والجذب بالنسبة للسوق المالي، واستغلال فرص جديدة يوفرها الذكاء الاصطناعي والرقمنة والاقتصاد الدائري...؛

معالجة الاختلالات الهيكلية للمؤسسات والمقاولات العمومية،
قصد تحقيق أكبر قدر من التكامل والانسجام في مهامها، والرفع من فعاليتها الاقتصادية والاجتماعية.

التأسيس لمثالية الدولة:

إعادة هيكلة قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية

إحداث وكالة وطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة، ومواكبة أداء المؤسسات العمومية.

- تعزيز دور الدولة كمساهم؛
- تعزيز الحكامة الجيدة على مستوى المؤسسات والمقاولات العمومية؛
- ضمان التدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة؛
- تتبع نجاعة أداء المؤسسات العمومية.

ترشيد النفقات المرتبطة بتسيير الإدارة:

✓ مواصلة التقيد الصارم بتوجهات التدبير الأمثل لنفقات التسيير وإعادة تقييمها وحصرها في الحاجيات الضرورية والملحة تماشيا مع ما يفرضه سياق الأزمة، وذلك من خلال:

- حذف النفقات الموجهة لكراء السيارات؛
- تقليص 70% من نفقات النقل والتنقل داخل وخارج المملكة والفندقة والإيواء وتعويضات المهمة بالخارج ومصاريف الاستقبال ونقل الأثاث والعتاد؛
- تقليص 50% من مصاريف الصيانة وإصلاح السيارات ونفقات التدريب والتكوين؛
- تقليص 50% من النفقات المتعلقة بالدراسات مع الحرص على تثمين الدراسات التي سبق إنجازها من خلال الاستفادة المتبادلة بين مختلف القطاعات في المجالات ذات التدخل المشترك. كما سيتم إخضاع طلبات العروض المرتبطة بالدراسات للترخيص المسبق لرئيس الحكومة تطبيقا لمقتضيات المنشور رقم 14/2020 بتاريخ 09 شتنبر 2020 وذلك بناء على رأي لجنة محدثة لهذا الغرض؛
- تقليص 30% من مصاريف الوقود والزيوت.

البحث عن موارد إضافية من خلال:

- ✓التدبير النشيط لأملاك الدولة؛
- ✓اللجوء إلى آليات التمويل المبتكرة (Mécanismes de financement innovants)؛
- ✓ اللجوء إلى عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP).

التدابير التي ينبغي اتخاذها

- ضرورة الإسراع، بتعاون مع مؤسستكم المحترمة وموازاة مع قانون المالية، بالمصادقة على عدد من مشاريع القوانين وخاصة:

  - مشروع القانون المتعلق بإحداث وكالة وطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة؛
  - مشروع القانون الذي يقضي بإحداث شركة لتدبير صندوق الاستثمار الاستراتيجي ؛
  - مشروعي القانونين التعديليين للقانون رقم 65.00 بمثابة مدونة التغطية الصحية الأساسية والقانون رقم 98.15 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا؛
  - مشروع القانون المتعلق بإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية.

محاور العرض

I. تطور الوضعية الاقتصادية الوطنية

II. نتائج تنفيذ قانون المالية إلى غاية شهر غشت 2020 والتوقعات الختامية للسنة المالية

III. الرهانات المرتبطة بإعداد مشروع قانون المالية للسنة المالية 2021

IV. البرمجة الميزانياتية الإجمالية للثلاث سنوات القادمة 2021-2023

الفرضيات المعتمدة:

المتغيرات	2019	2020			2021(ت)	2022(ت)	2023(ت)
		قانون المالية	ق.م المعدل	ق.م محين			
محصول الحبوب (بمليون قنطار)	52	70	30	32	70	70	70
سعر البوتان (بالدولار للطن)	350	350	290	290	350	350	350
سعر صرف الدولار مقابل الدرهم	9,6	9,5	9,8	9,7	9,7	9,7	9,7

(ت): توقعات

سيتم تدقيق هذه الفرضيات بناء على تطور المعطيات المرتبطة بتداعيات الأزمة والحالة الوبائية سواء ببلادنا أو على المستوى العالمي.

توقعات النمو الاقتصادي لسنة 2021

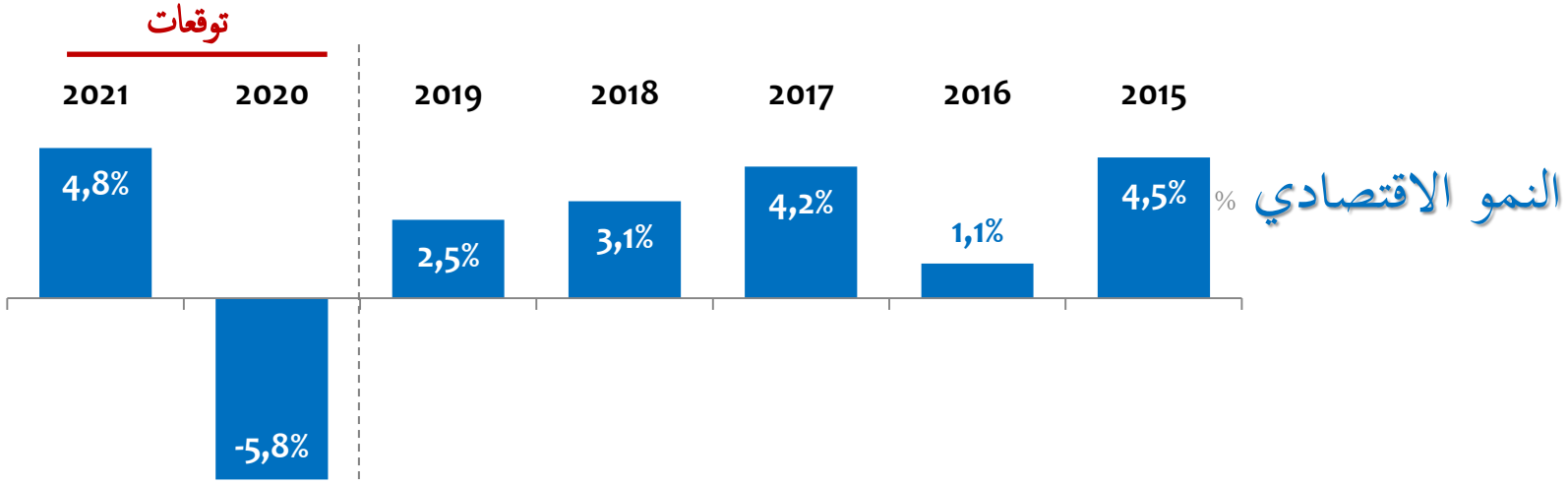

- وفقًا لسيناريو تعافي الاقتصاد العالمي كما حدده صندوق النقد الدولي (+5.2٪) خاصة في منطقة اليورو (+5.3٪)، من المتوقع أن يسجل نمو الاقتصاد الوطني خلال سنة 2021 انتعاشًا بنسبة +4.8٪ لكن دون التعويض الكلي للانكماش الاقتصادي لسنة 2020 والذي من المتوقع أن يصل إلى –5,8٪. هذا وبالنظر إلى تأجيل استرجاع عافية بعض القطاعات خاصة السياحة والأنشطة المرتبطة بها وكذا التدهور الحاد في سوق الشغل واستثمار الشركات ؛
- **توقع ارتفاع القيمة المضافة الفلاحية بنسبة 11٪ تحت فرضية تسجيل محصول زراعي في حدود 70 مليون قنطار** وبالنظر إلى آخر التوقعات الصادرة عن وزارة الفلاحة والتي تشير إلى ارتفاع إنتاج الحمضيات بنسبة 29٪ وإنتاج الزيتون ب 14٪ ؛
- اعتماد سياسة ترتكز على دعم الانتعاش الاقتصادي من خلال استخدام أدوات التحفيز التقليدية (الاستثمار العام وتعزيز التشغيل ودعم التمويل) ووضع استراتيجيات انتعاش خاصة بالقطاعات المتضررة بشكل كبير عبر **"ميثاق النمو والتشغيل"**.

التوقعات الاقتصادية 2021-2023

على ضوء الفرضيات المعتمدة، من المتوقع أن تتحسن آفاق النمو تدريجيا على المدى المتوسط لتبلغ 4,6% في أفق 2023.

المؤشرات	2019	2020			النسب المستهدفة		
		قانون المالية	ق.م المعدل	ق.م محين	2021(ت)	2022(ت)	2023(ت)
نمو الناتج الداخلي الخام	2,5%	3,7%	-5,0%	-5,8%	4,8%	4,2%	4,6%
القيمة المضافة الفلاحية	-5,8%	4,1%	-4,8%	-4,5%	11,0%	4,0%	4,7%
القيمة المضافة غير الفلاحية	3,8%	3,6%	-5,3%	-6,4%	3,8%	4,1%	4,7%

(ت): توقعات

نفقات الميزانية العامة المتوقعة برسم الفترة 2021-2023

مليار درهم

البيان	ق.م 2020	ق.م المعدل 2020	مشروع ق.م 2021	الفارق 2020-2021	2022	2023
نفقات التسيير :	221,59	215,47	231,82	16,35 +	232,48	238,61
- نفقات الموظفين	138,08	135,93	144,48	8,55 +	144,38	146,21
- نفقات المعدات والنفقات المختلفة	48,29	46,17	50,71	4,54 +	54,05	56,59
- التكاليف المشتركة	24,65	24,65	26,16	1,51 +	25,85	27,11
- النفقات المتعلقة بالتسديدات و التخفيضات والإرجاعات الضريبية	8,16	6,31	6,31	0,00	6,50	7,00
- النفقات الطارئة والمخصصات الإحتياطية	2,40	2,40	4,15	1,75 +	1,70	1,70
نفقات الاستثمار :	78,21	85,73	75,99	9,74 -	78,49	77,72
- ميزانيات الوزارات	55,01	46,13	47,69	1,56 +	50,86	51,30
- التكاليف المشتركة	23,20	39,60	28,30	11,30-	27,64	26,42
مجموع نفقات الميزانية العامة (باستثناء الدين العمومي)	299,80	301,20	307,81	6,61 +	310,97	316,33

المملكة المغربية

وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة

شكرا على انتباهكم

وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة

السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة